السلع التجارية كمورد اقتصادي لولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي خلال العهد العثماني الثاني
(الملح-التمور-النطرون- كنموذج)

د. فتحية علي عبد الله المريمي
كلية الآداب- جامعة الزاوية

مقدمة:

احتلت البلاد الليبية وعبر تاريخها الطويل مكانة بارزة بفضل موقعها الجغرافي الهام الذي يقع على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ويمتد نحو مشارف الصحراء في الجنوب نحو السودان والمناطق التي تليها مسافة تزيد على 2000كم تقريبِا، وتتخلل صحرائها الكثير من الواحات العامرة التي تمر بها طرق القوافل حتى أصبحت مركزا وسوقا تجاريا هاما.

هذا الموقع الاستراتيجي المتميز أعطاها دورا متنوعا وحيويا والخارجية، عاش الحركة التجارية فيها منذ القدم، وأكسبها تنوعا في السلع والبضائع التي كانت تفد إليها من مناطق مختلفة، وجعل منها واحدة من أهم مصادر التوزيع التجاري الدولي، ففيها تحط البضائع المستوردة من أواسط إفريقيا واوربا والشرق، ومنها يعاد تسويقها إلى البلدان التي تحتاجها .

إلا أن المنطقة لم تكن مجرد معبرا لتدفق البضائع نحو الأسواق الخارجية، ولم يكن الليبيون لمجرد وسطاء تجاريين لنقل وتوزيع بضائع الآخرين، بل كانت البضائع الليبية تتصدر قوائم السلع التي تحملها القوافل عبر الصحراء، وعلى السفن عبر المتوسط.وسنركز في هذا الجانب على ثلاثة أصناف من السلع التجارية الليبية الأصل التي لاقت رواجا في الأسواق الخارجية خلال القرن التاسع عشر(الملح، والتمور، والنطرون).

تهدف هذه الدراسة إلى هدف واحد مؤداه رصد أهم السلع التجارية الليبية (الملح والتمور والنطرون) المصدرة للأسواق الخارجية خلال القرن التاسع عشر، ودورها في التبادل التجاري، والتواصل الحضاري بين الدول.

ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤلات التالية:

–ما الدور الذي لعبه الموقع الجغرافي للبلاد الليبية في إنعاش حركة التبادل التجاري بين الدول؟

–ما هي أهم السلع التجارية الليبية الأصل والمنشأ التي أسهمت في اقتصاد البلاد؟

–ما هي الأهمية الاقتصادية للملح والتمور والنطرون كسلع عبور، ومدى حاجة الأسواق الخارجية إليها؟ والدور الذي لعبته في حركة المبادلات التجارية؟

–ما هو الدور الذي قام به التجار الليبيين في تنشيط التبادل التجاري بين مراكز الإنتاج والتصدير؟

هذه التساؤلات وغيرها سيتم الإجابة عليها من خلال المنهج التاريخي القائم على جمع المعلومات من مصادرها الأصلية، ثم دراستها وتحليلها وتفسيرها، وصولا إلى استخلاص النتائج. وفي هذا الشأن أيضا استعنت ببعض الوثائق المنشورة في بعض الكتب التي سبقت الإشارة إليها قبل إجراء هذا البحث.

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع .

المبحث الأول: أهمية الموقع الجغرافي للبلاد الليبية ودوره في إنعاش الحركة التجارية خلال القرن التاسع عشر:

تقلد الموقع الجغرافي للبلاد الليبية وعبر تاريخها الطويل دورا هاما في تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي تطورها البشري، فهي تمتد لمسافة 1900 كم على السواحل الجنوبية لحوض المتوسط تقريبا، ولا يفصلها عن سواحل أوربا إلا هذا البحر الذي لم يكن في أي وقت من الأوقات عقبة يصعب اجتيازها، كما أن أراضيها تتوغل إلى داخل إفريقيا لمسافة تتراوح ما بين (1900-2000)كم، وترتبط بنطاق بلاد السودان وغربي إفريقيا بمجموعة من طرق القوافل الصحراوية التي قدمت أدوارا عظيمة الأهمية في النقل والتجارة بين البحر المتوسط وبلاد جنوب الصحراء الكبرى .ولهذا فإن من سماها "ابنة البحر والصحراء "هو محق في ذلك، فهذه التسمية تلخص جغرافية البلاد وتاريخها[1].

وإذا كان مقدار الازدهار الاقتصادي والحضاري لأي بلد يقاس بطول سواحله، فإن الأمر قد يختلف بالنسبة للبلاد الليبية، إذ أن مقدار ازدهارها يقاس بأمرين: الأول: بطول

سواحلها على ضفاف المتوسط، والثاني بكونها أقرب نقطة تصل دول الشمال الإفريقي وشمال المتوسط ببلدان جنوب الصحراء .

ويكفي هنا إلقاء نظرة على خارطة ليبيا لإدراك الأهمية المتميزة التي احتلتها البلاد الليبية بسواحلها ومراكزها وواحاتها الصحراوية، والدور المميز الذي تقلدته في تاريخ التجارة الصحراوية "تجارة القوافل" خاصة خلال القرن التاسع عشر.

ولعل هذا الموقع المتميز هو الذي دفع الرحالة الألماني "رولفس" إلى القول بأن " من يريد أن يكون حاكما على بلاد السودان يجب أن يستولي على طرابلس"[2].

وبهذا الموقع الجغرافي المتميز تهيأت ولاية طرابلس الغرب لأن تكون حلقة الوصل بين غيرها من الدول ممن يحدها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وهذا الموقع أيضا هو الذي جعل الليبيين يتوجهون لممارسة تجارة القوافل منذ القدم. هذه التجارة التي لعبت دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية للبلاد، من خلال خطوط ومراكز رئيسية تنتشر في طول البلاد وعرضها، وتتقاطع فيما بينها لتشكل شبكة متداخله من الطرق ولتنقل القوافل عبرها أصنافا متعددة من البضائع الأفريقية والأوربية والمشرقية والمغاربية. وساهمت بذلك في انتعاش التبادل التجاري بين بلدان الشمال والجنوب في العصر الحديث و بشكل واسع[3].

المبحث الثاني: السلع التجارية الليبية الأصل والمنشأ:

لعل الحديث عن حركة القوافل التجارية لا يكتمل الا بتعريف السلع التي كانت تحملها تلك القوافل في حركة عكسية من الشمال الى الجنوب، فمن الشمال تأتي سلع مشرقية ومغربية وأوربية، وفي الجنوب يتم استبدالها بأخرى من دول غرب ووسط افريقيا.

إن حركة البضائع التجارية كانت ذات علاقة بالمنتجات المتوفرة للتصريف وبالطلب عليها في الأسواق المختلفة، والربح الذي توفره سواء أكان ما يخص التجارة الداخلية او الخارجية[4].

ولم تكن البلاد الليبية مجرد معبر لقوافل التجار المتدفقين عبر الصحراء، ولم يكن الليبيون مجرد وسطاء تجاريين يحملون بضائع الشمال والجنوب في حركة عكسية، وانما كانت بضائعهم ضمن قائمة السلع،المصدرة الي الأسواق الخارجية. وللإلمام بهذا الجانب سنعرض هنا لبعض تلك السلع حسب أهميتها في الأسواق الخارجية.

أولا :الملـــح.

كان الملح أهم السلع التجارية التي تنتج في ليبيا وتباع في الأسواق الإفريقية وذلك لعدم توفره بكميات تكفي متطلبات أهل تلك البلاد، فالملح يكاد ينعدم جنوب الصحراء إلا من بعض المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر النيجر، وكانت تصاحب عملية استخراجه بعض الطقوس الدينية دلالة على أهميته الكبيرة[5]. وقد وصلت أهمية هذه السلعة أن التجار كانوا يتبادلون حفنة من الملح مقابل حفنة من الذهب، وكان حمل الملح يباع في السودان وأواسط إفريقيا بين مائة وثلاثمائة دينار ذهبا[6].

وتبدو أهمية الملح القصوى عند أهل السودان من اتخاذه عملة شرائية، ويذكر ابن بطوطة "أن أهل السودان يتصارفون بالملح كما يتصارف بالذهب، ويقطعون الملح قطعا ويتبايعون به"[7].

اشتهرت بعض مناطق الشمال الإفريقي باستخراج الملح، كملاحات جزيرة (أوليل) المغربية، وملاحات (تغازا)، حيث أشار بعض المؤرخين في القرن الثالث عشر الميلادي إلى أهمية تلك المناطق الغنية بالملح[8] .وفي النصف الثاني من عام 1906م تحدث الرحالة هانس فيشر في رحلته عبر الصحراء الكبرى عن ملح بيلما عن مكان وجوده في هذه الواحة وكيفية تحضيره ونقله وبيعه ،ومواصفاته ومحتوياته[9]. إلا أن وجود الملح لم يقتصر على تلك المناطق في بلاد المغرب الأقصى والصحراء الكبرى، بل أن البلاد الليبية كانت تحوي العديد من السبخات التي يتواجد فيها الملح بكثرة وبنوعيات جيدة، حيث كانوا يتاجرون به ويبيعونه بأغلى الأثمان، وكانوا يجنون من وراء ذلك أرباحا طائلة [10].

احتكر الليبيون تجارة الملح لوفرته في بلادهم، وكانوا يستبدلونه مع بعض ممالك السودان الأوسط بالذهب بسبب ندرة إنتاجه في تلك المناطق، فقوافل الجرمنتيين قديما كانت تحمل بعض السلع إلى أواسط إفريقيا ومن ها الملح الذي كانوا يحتكرون تجارته لأنه موجود بكثرة في بلادهم، ويستبدلونه بالذهب مع تجار تلك المناطق. وبذلك برز الملح كمصدر رئيسي للتجارة القادمة من البلاد الليبية، ووجدت تجارته سوقا رائجة في الأقطار المجاورة جنوبا، والتي احتكرها التجار الليبيين منذ وقت مبكر.وعلى مدى تاريخها الطويل اشتهرت بعض المناطق الليبية باستخراجه ولازالت، ففزان منذ القدم كانت مشهورة بتجارة الملح، وعلى

الأرجح أنه في المنطقة المشار إليها من قبل H.Duveyrier الذي قال أن موقعها غرب أوباري بين المساك والرملة، وبعض المناطق الساحلية كانت ولازالت غنية بملاحاتها، وكانت بنغازي أهم سوق تتجمع فيه كميات الملح المحمولة إلى السودان عبر القوافل الصحراوية وإلى أوروبا عن طريق السفن.

وخلال القرن التاسع عشر كانت البلاد الليبية واحدة من أهم مصادر التوزيع التجاري الدولي، ففيها تحط البضائع الإفريقية والأوروبية والمشرقية، ومنها يعاد تسويقها إلى البلدان التي تحتاجها . وكان الملح أحد أهم السلع الليبية التي عرفت طريقها نحو الأسواق الخارجية وكان الساحل الليبي غنيا بأحواض الملح الطبيعي، فكان الملح يستخرج من ملاحات بنغازي وكركورة وقمينس وسيدي حسين وطبرق ودرنة وسرت ومصراته وتاجوراء وزوارة وأبي كماش، وكانت بنغازي أهم سوق تجمع فيه كميات الملح المحمولة إلى بلاد السودان وأوروبا[11].

كانت هذه الملاحات مستغلة من طرف الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس وبنغازي، وكان يزيد عددها على أربعين مملحة، تنتج ما قيمته (80000) ألف ليرة بطرابلس، و(75000) إلى (80000) ليرة ببرقة، تحول مباشرة إلى خزينة الدولة العثمانية في استنبول[12]. وفي هذا الشأن أيضا تشير إحدى الوثائق وهي عبارة عن خطاب موجه من وكيل تونس أحمد محمد المهدوي إلى حكومته مؤرخة في 7 شوال سنة 1293هـ " حصل من مملحة بنغازي هذا العام 18 مليون أقة من الملح يباع بسعر 17 بارة (ل) الأقة وسعر الليرة العثمانية 103 قروش وتجمع إيراد طيب"( ) . وأصبح الملح بذلك من مصادر الدخل المهمة لخزينة الدولة العثمانية، حتى أن جمهورية البندقية أبرمت عقد امتياز يخول لها احتكار استخلاص أملاح زوارة لمدة عشرين سنة[13].

وظل الملح عنصرا مهما لدخل الولاية، حتى أن متوسط الدخل من بيعه في ثمانينيات القرن التاسع عشر بلغ (500000) إلى (600000) قرش[14].

وكان لملاحات بنغازي وتاجوراء شهرة ممتازة في أسواق البحر المتوسط ويفضل على غيره، ولكن بظهور منافسين له في الأسواق قل تصديره وتضررت الأهالي والجمارك في الولاية، عندما كانت أقة الملح المصدر من طرابلس سعرها 17 بارة وملح فوجة القريبة من أزمير في تركيا بعشرين بارة كان الطلب على ملح طرابلس في ازدياد لرخص ثمنه، وعندا

صار ترخيص ملح فوجه إلى 15 باره ازدادت رغبة شرائه من طرف التجار، الأمر الذي أدى إلى قلة الطلب على ملح طرابلس ومن ثم نقص دخله، وعنها تم تسعيره بثمن أقل 14 بارة حتى ترجع له مكانته في الأسواق[15].

وكما سبقت إليه الإشارة كانت بنغازي أهم وأكبر سوق تتجمع فيه كميات الملح، ففي موسم تصدير الملح من كل عام يتجمع في بنغازي أكثر من 2000 جمل كانت تعطي للمدينة حركة تقليدية مميزة، وتعد بنغازي مركزا للتجارة مع دواخل برقة، ويتجمع بها جميع الإنتاج الفائض الوارد من الدواخل. ويتم البيع عن طريق المزايدة العلنية، وكان الميناء يعج بالبواخر التجارية الإيطالية وغيرها من الجنسيات الأخرى[16]، وفي مملحة بنغازي
كان يستخدم عمال من الزنوج في تكسير الملح الناصع البياض، يقطعونه إلى أجزاء صغيرة ويوضع في سلال ثم ينقل إلى قوارب الميناء، ومن ثم تصديره إلى الأسواق الخارجية[17].

ونظرا لأهمية هذه السلعة التجارية والعائد النقدي الكبير الذي يعود من بيعه، ورغبة من الحكومة العثمانية في زيادة إيراداتها، قامت بوضع نظام احتكاري للملح بوجب قانون صدر في9 رمضان 1278 مالية الموافق 1862م، وقد صيغ هذا القانون في 23 بندا وبموجبه منع استيراد الملح من الخارج، وضبطت ملاحات الدولة في جميع أراضيها اعتبارا من مارس 1862م،وعين لكل مملحة مدير وعدد مناسب من الموظفين والحراس، وأصبحت الممالح تدار بطريق الأمانة من قبل إدارة الرسومات وبذلك أصبحت الدولة هي المنتج والبائع والمصدر للملح في أراضيها[18].

ولم تكن الحكومة التركية مشرفة إشرافا مباشرا على احتكار الملح، فقد عهدت بإدارته إلى تنظيم خاص، يعرف ب(الريجي)، وهو النظام الذي كان يدير الاحتكارات نفسها في جميع أنحاء الإمبراطورية التركية، وكان مكتب الدين العثماني يراقب احتكار الملح أيضا وذلك بفرض ضريبة خاصة على هذه المادة[19]. وظلت هذه الضريبة حتى سنة 1895 م تجبى لصالح الدين العام العثماني، ثم تم تحويلها منذ تلك السنة إلى إيرادات ولاية طرابلس[20]، واستطاعت الحكومة العثمانية أن توفرمن خلال ذلك دخلا لا بأس به بلغ حوالي 40 ألف ليرة سنويا يأتي 90% من إنتاجه من شواطئ إقليم برقة[21]، وتمثل ملاحات بنغازي أكبر منتجي ومصدري الملح إلى الخارج حيث توفرت كميات ضخمة من الملح في

ملاحات (سيدي حسين، السلماني، جليانة، قاريونس، كركورة) وكانت تجمع كميات الملح في ميدان الملح (ميدان الشجرة حاليا) ليتم إعدادها وتصديرها عبر ميناء المدينة إلى الأسواق الخارجية، بلغت قيمة الصادر في عام 1887م 41000 جنيها إسترلينيا صدرت إلى تركيا وألبانيا واليونان وسوريا ذهبت إيراداتها إلى خزينة الدولة العثمانية، وأسهمت في زيادة التبادل التجاري مع دول البحر الأبيض المتوسط [22].

ولما كانت هذه المادة عرضة للسرقة والتهريب فقد فرضت غرامات على مهربيها سنة 1867م مع مصادرة المادة المضبوطة. وقد أدت تلك الإجراءات إلى زيادة الكميات المنتجة والمصدرة من الأملاح حيث وصلت في بنغازي إلى 40000 ليرة عثمانية مع إمكانية زيادة المصدر حتى يصل إلى 150000 ليرة [23].

والجدول التالي يوضح كمية وقيمة صادرات بنغازي من الملح في سنوات متفرقة:

جدول (1) يوضح كمية وقيمة صادرات بنغازي من الملح في سنوات متفرقة[24]

السنة	الكمية المصدرة	العملة
1864	20مركب/حملت ما قيمته 40,000	ليرة عثمانية
1868	18مركب/حملت ما قيمته36,000	ليرة عثمانية
1870	12مركب/حملت ما قيمته 24,000	ليرة عثمانية
1872	44 مركب/حملت ما قيمته88,000	ليرة عثمانية
1875	48مركب/حملت ما قيمته96,000	ليرة عثمانية

ثانيا : التمـور.

قد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا بأنه ليس من الشجر ما هو أكبر قدرا وأعظم شأنا من النخلة في جودها وعطائها وقيمتها الغذائية وفوائدها الجمة. ويكفيها ما ورد عنها من ذكر في القران الكريم عشرين مرة، وما جاء عنها في الأحاديث النبوية الشريفة باعتبارها من الأطعمة اللذيذة عظيمة الفائدة .

هده شجرة النخيل المباركة قد حظيت بهذا التعظيم والتكريم، فهي ثروة عظيمة وموروث اقتصادي وثقافي عريق في بلادنا يتصل بتاريخ أجدادنا في حياتهم ومعيشتهم، فكان ثمرها زادا لهم في كفاحهم ضد الغزاة المستعمرين.

ويرجع اهتمام الليبيين بهذه الشجرة إلى فوائدها الاقتصادية والغذائية، فاستفادوا منها في غذائهم وغذاء حيواناتهم ومن خشبها صنعوا منازلهم، ومن ليفها وسعفها صنعوا السلال والمراوح والحصر وأشياء أخرى [25].

ونظرا لأهمية أشجار النخيل لذا كانت مثار اهتمام كبير من الفلاح باعتبارها تمثل جزءا من حياته وتاريخه. وعبر تاريخها الطويل لعبت هذه السلعة دورا أساسيا في اقتصاد الولاية، وفي حجم التبادل التجاري مع الأسواق الإفريقية والأوروبية، إذ تصدرت التمور قوائم السلع التجارية الليبية التي حملتها القوافل التجارية عبر الصحراء، أو على ظهور السفن، حيث لاقت رواجا في الأسواق الخارجية. وكانت تمور فزان من أجود أنواع التمور الليبية، وكان الطلب عليها كثيرا نظرا لجودتها، ولذلك حرص تجار القوافل على نقل كميات كبيرة منها لغرض التجارة، أو لاعتمادهم عليها كطعام أساسي لهم طوال أيام أسفارهم [26]. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد اهتمام الحكومة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة على ولاية طرابلس الغرب أشجار النخيل بعنايتها واهتمامها، فساهمت عوائدها في دخل خزينة الدولة من خلال ضريبة النخيل التي كانت ضمن الضرائب المتعددة التي ساهمت في دخل الولاية، وأثقلت كاهل ملاك أشجار النخيل [27].

انتشرت أشجار النخيل على نطاق واسع في هذه الفترة خاصة في المناطق الغربية والجنوبية، حيث بلغ عدد أشجار النخيل في الكفرة ما بين 40000 إلى 50000 شجرة نخيل، وفي فزان22126 نخلة، ولذ تركزت جهود الحكومة العثمانية انحصرت في المنطقة الوسطى من الولاية خاصة في سرت ذات الأشجار المحدودة، ولذا كلف الوالي قائم مقام مصراته بجمع عدد 420 فسيلة نخيل من مصراته وغرسها في سرت [28].

ويضيف عبدالقادر جامي أن أعداد النخيل في وادي الأجال بلغ 60 ألف نخلة، وفي ناحية القطرون 100 ألف نخلة، وفي الجفرة 130ألف نخلة، وفي غات وتوابعها 150ألف نخلة، وفي غدامس 163ألف نخلة [29].

أما أنواع التمور فهي تزيد على المائة صنف، ويذكر أن نخل مدينة طرابلس فيه 34 نوعا، ونخل غدامس 35 نوعا، أما نخيل فزان فيصل إلى 49 نوعا، ويورد عبدالقادر جامي أن هناك في فزان 75 نوعا، ولكل نوع اسم خاص، وان اختلاف الأنواع يرجع إلى سرعة

نضج الثمرة أو كمية المواد السكرية التي تحتويها، وكذلك شكل الثمر الخارجي، والمدة التي يمكن الاحتفاظ به جافا[29]. أما عن أسماء التمور فهي كثيرة ويستند بعضها على لون الثمرة، فهناك من الثمار ما يسمى بلونه كالخضراي والحمراي، في حين البعض الاخر يعتمد على صفات ومركبات التمر التي تميزها عن غيرها[31].

وقد أورد بعض الرحالة والمستكشفين الذين زاروا الولاية في القرن التاسع عشر أنواع عدة للتمور، ففي مرزق أورد (فوجل) أنواع التمور فذكر ثمانية وثلاثون نوعا كان من أفضلها التاليس والتواتي[32].

وفي سوكنه يوجد أكثر من 75إلى 100 نوع من أشجار النخيل، واشتهرت تمورها بأنها أجود أنواع التمور في الشمال الإفريقي [33]. وقدر (ليون) عدد النخيل فيها في العهد القره مانلي بـ (40000) شجرة مثمرة وغير مثمرة، أخذ عددها يتناقص لعدة أسبابمن بينها الصراع بين عبدالجليل سيف النصر والحكومة العثمانية[34].

واشتهرت واحة أوجلة منذ القدم بأشجار النخيل المثمرة ذات النوعية الممتازة التي لا مثيل لها[35]، حتى أن الكيلة منه بلغ سعرها اثنا عشرة قرشا وعشرين بارة ().وتعد تمور واحة جالو من الأصناف الممتازة ذات الجودة العالية خاصة (الصعيدي) الذي اشتهرت به المنطقة حتى الان[36].

وتذكر بعض المصادر أن تمور الواحات الليبية كانت تصدر عبر موانئ برقة للأسواق الخارجية ،وعلى طول الطريق المباشر من أوجلة إلى ودان توجد واحة تاقرفت، وقد اشتهرت هي الأخرى بنوعية ممتازة من التمور تسمى(برني) [37].

أما أسماء التمور الرفيعة فصنفها بعض الباحثين والمهتمين بالنخيل في عدة أنواع منها خضراوي، تاليس، تسفرت، تامج، حمراي، سيلولو، تالخوخ، أوكلي، وغيرها من الأنواع الأخرى، وذكر الباحث بأن صفات التمور وكميتها قد تختلف من نوع إلى أخر، كما يتوقف إنتاج النخلة الواحدة على مدى الاهتمام بها وريها من وقت لأخر [38].

وتعتبر التمور الليبية من أجود أنواع التمور، ولهذا كان الطلب عليها كبيرا في الأسواق الخارجية خاصة في الممالك السودانية، كان تجار القوافل حريصين على نقل كميات هائلة منها لغرض التجارة.وخلال القرن التاسع عشر عرفت هذه السلعة التجارية طريقها إلى بلاد

الكانموالبرنو، وحقق التجار الليبيين أرباحا طائلة من الاتجار بها[39]. وفي إقليم برقة يصف معظم الرحالة المنطقة بكثرة غابات أشجار النخيل وخاصة في بنغازي ودرنة، وفي سنة 1864م جرى نقل 5000 حمل جمل من واحة سيوة بسبب سوء الفهم [40].

وصدرت التمور بكميات كبيرة إلى الدولة العليّة ومالطا، حيث قدرت قيمة المصدر منها سنة 1899م ما قيمته 120000 ألف فرنك، وفي سنة1900م ما قيمت 145000فرنك[41].

ونظرا لأهمية أشجار النخيل كمنتوج زراعي بالولاية، فإن الحكومة العثمانية فرضت ضرائب عليها تمثلت في عشر المنتوج، مقدارها قرشان ونصف القرش عن كل شجرة نخيل، تقوم الحكومة العثمانية ببيعه عن طريق المزايدة العلنية، أو يوكل لملتزم بعد تخريصه وثمنه المباع به يسدد إلى خزينة الولاية [42].

وتشير إحدى الوثائق إلى أن الضريبة المفروضة على أشجار النخيل سنة 1315مالية الموافق 1895 م بلغت (214174) قرشا [43].

وإلى جانب ضريبة العشر المفروضة على أشجار النخيل، فرضت ضريبة على (اللا قبي) المستخرج من رأس النخلة قدرت نسبتها ب(120) قرشا عن كل شجرة نخيل، ثم زيد ثلاثون قرشا في عهد الوالي (حافظ محمد) لتصبح (150) قرشا[44]. والجدول التالي يبينحصيلة إيرادات ضريبة اللاقبي في بعض الشهور من سنة 1298 مالية/1850م عن قضاء الزاوية :

جدول (2) يبين حصيلة إيرادات ضريبة اللاقبي في شهور متفرقة عن سنة 1298مالية /1850م[45]

الشهر / السنة	المكان	المبلغ المحصل
أيلول 1850	قضاء الزاوية	2402880
نيسان 1850	"	800960
تموز 1850	"	2003600
حزيران1850	"	1301560
أغسطس 1850	"	3203840
كانون الأول 1850	"	1901080
كانون الثاني 1850	"	1101320

ثالثا : النطـرون[46]:

على الرغم من قلة المعلومات التي تفيد بوجود المعادن في البلاد الليبية خلال القرن التاسع عشر، إلا أن بعض المصادر التاريخية أشارت إلى وجود بعض المعادن الهامة كالنطرون (الطرونة) والألومنيوم والشب والجبس والملح الصخري والبوتاسيوم والكبريت، وتشكل هذه المعادن بندا رئيسيا في نشاط الإقليم التجاري [47].

يشكل النطرون أحد أهم تلك المعادن، ويوجد بكثرة في إقليم فزان بالقرب من جرمة ووادي الشاطئ وأبو نجيم وغات، وكان يستخرج بكثرة من بحيرة النطرون ،ويجمع في المنطقة الواقعة بين سوكنة ومرزق.والنطرون أو الطرونة عبارة عن معدن من نوع الشب يشبه الملح، لونه أبيض مائل للحمرة، وما يجمد فيه من النطرون يحال كل سنة من جانب الحكومة بالمزايدة لعهدة طالبه [48]. وتشتمل مادة النطرون حسب ما تشيرإليه إحدى الوثائق على المواد التالية:

جدول رقم (3) يوضح نسبة المعادن الذي يحتويه النطرون[49]

اسم المعدن	سانتغرام	غرام
بوتاس	50	25
حامض الأزوت	50	29
أزوت	30	9
نترات البوتاس	10	15
كبريت البوتاس	40	7

وتأتي أهمية هذا المعدن الذي يوجد بكثرة في بحيرات البحر الكبير ونشنوشة وفريدغة بإقليم فزان والذي يعد من أهم صادرات فزان في استخداماته المتعددة، فهو يستخدم في الدباغة وفي صناعة الدخان المحلي المسمى النشوق ،وكعلاج شعبي لمداواة بعض الأمراض، وكذلك سماد للأراضي الزراعية[50]. ويباع القنطار منه بمبلغ 24فرنك، وفي سنة 1901 م بيع منه في مركز الولاية 590قنطار [51].

ونظرا لما له من مردود اقتصادي هام احتكرت الحكومة العثمانية هذا المعدن، وكانت فقط تدفع أجرة القائمين على جمعه ونقله من بحيرات فزان إلى طرابلس لبيعه هناك للاستهلاك المحلي، أو تصديره إلى الخارج، ولذلك رفضت الحكومة العثمانية أي مطلب

مقدم من قبل الأهالي الذين كان من بينهم قبيلة الدوادة بشأن السماح لهم بالتصرف فيما يسمى ب (الزرافة) وهي بقايا الطرونة الموجودة في بحيرتهم[52].

ولهذا قامت الدولة العثمانية بالإشراف على جمعه ونقله مباشرة بواسطة مأمور تسليم الطرونة (محمد ماكرسو) و(علي بن أبي بكر بن عائشة)، وكان يتم تأجير بعض القبائل لنقل الطرونة من بحيرات فزان إلى طرابلس عن طريق عربان الشاطئ من الحساونة والمقارحة ومن قبيلة السهكة والحطمان وبعض منعربان القوايدة والزوايد، وكمثال على ذلك خصص في سنة 1303مالية/1885م عدد ثلاثمائة بعير لنقل ألف وستمائة قنطار حاصلات معدن الطرونة من بحيرات فزان إلى طرابلس[53]، وبتاريخ 16تشرين الثاني سنة 1314 مالية /1898م، بلغ مقدارها مائتين وستة وستين قنطارا وتسعة وعشرين أقة محملة على ثلاثمائة وستة وثمانين بعير في سبعة قوافل بإيجار قدره أربعون قرش على القنطار الواحد [54].

ونظرا لتصاعد أهمية هذا المنتج فرضت الحكومة العثمانية ضريبة النطرون التي ظلت حتى سنة 1895م تجبى لصالح الدين العام العثماني، ثم تم تحويلها منذ تلك السنة إلى إيرادات ولاية طرابلس[55].

ونجحت الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب من تصدير كميات كبيرة من هذا المعدن إلى الأسواق الخارجية حيث بلغت قيمة الصادر منه إلى مصر والبندقية حوالي(13000) ليرة عثمانية[56]، وإلى تونس حوالي (10600) [57] .

ويقوم بعمليات التصدير والاستيراد عدد كبير من التجار المحليين والأجانب وشركات مختصة بالاستيراد والتصدير، ورغم أن حكومة الولاية حققت عائدا ماديا كبيرا جراء تصدير كميات كبيرة من السلع المعدنية والزراعية والصناعية، إلا أن العائد المالي على الأهالي قليل وهذا يعود لعدة أسباب من بينها منافسة التجار اليهود والأجانب للتجار المحليين على حركة التصدير والاستيراد[58]، كذلك احتكار الحكومة العثمانية لبعض السلع المحلية كالملح والنطرون الذي كان يجبى لصالح الدين العثماني بدل أن تصرف عوائده على سكان الولاية.

خاتمة:

يتضح من خلال ما تم عرضه أن الموقع الجغرافي المتميز للبلاد الليبية كان له دورا هاما في تاريخ البلاد السياسي والاقتصادي وفي تطورها البشري خاصة خلال القرن التاسع

عشر، لكونها حلقة وصل بين دول الشمال والجنوب والشرق والغرب،هذا الموقع أعطاها دورا متنوعا وحيويا، وأسهم في نشوء حركة هامة من التبادل التجاري والاتصال الحضاري بين الدول، وهو ما أكسبها أيضا تنوعا في السلع القادمة من المناطق القريبة والبعيدة، وأصبحت بذلك واحدة من أهم مراكز التوزيع التجاري الدولي من خلال تصدير بعض السلع المحلية التي كانت تلقى رواجا في الأسواق الخارجية، كالملح والتمور والنطرون التي كان لها دورا هاما في الأداء الاقتصادي للولاية سواء بالنسبة للسكان الذين كانوا يمارسون العمل التجاري في هذه الأصناف من السلع، أو بالنسبة لخزينة الحكومة العثمانية في الولاية وذلك من خلال احتكار وتصدير هذه السلع، و من خلال ما كانت تجبيه من ضرائب ورسوم عليها .

وأخيرا فإننا من خلال هذه الخاتمة نوصي بالتركيز والاهتمام بدراسة بعض السلع التجارية الليبية الأخرى التي كان لها دورا بارزا في الأداء الاقتصادي للولاية، ولم تلق حقها بعد من الدراسة ونخص بالذكر منها (الزعفران والحناء ونبات السنا).

هوامش البحث:

1-أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي (1881-1911)، المطبعة الفنية، القاهرة، الطبعة الأولى ،1971، ص19.

2- رولفس-رحالة ألماني قام برحلة إلى طرابلس عام 1864م، وزار لبدة عام 1865م، ثم عاد لزيارة طرابلس عام 1869م،ومرة ثالثة عام 1878م، ويعد رولفس أول أوربي يصل إلى الكفرة، وكتب بعد ذلك كتابه المسمى Kufra reish van tripoly nach deroose kufra : ينظر عماد الدين غانم، الرحالة الألماني رولفس وليبيا، مجلة البحوث التاريخية ،العدد الأول، السنة الأولى، يناير 1979م، ص109.

3-حول موضوع تجارة القوافل ينظر:-أحمد سعيد الفيتوري، ليبيا وتجارة القوافل ،الإدارة العامة للآثار، وزارة التعليم والتربية،1972م، طرابلس، ليبيا.أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص249.

4-يقول ابن خلدون "التاجر البصير لا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه من الغني والفقير والسلطان والسوقة، إذ في ذلك نفاذ لسلعته، إما إذا اختص نقله بما يحتاج إليه البعض فقط، فقد يتعذر نفاق سلعته ". ينظر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 1، ص396.

5-أحمد إلياس حسن ،سلع التجارة الصحراوية، الصحراء الكبرى، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ،طرابلس،1979م، ص207 .

6 -تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ،الدار العربية للكتاب ،ليبيا-تونس،1988م، ص181

7-أبي العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، ج5،المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت) ،ص290 .

8-عبدالرحمان الشيخ،دور الإسلام وحضارته في إفريقيا، ط 1،،دار اللواء للنشر، السعودية،1983م، ص71.

9- هانس فيشر ،عبر الصحراء الكبرى،ترجمة الطيب الزبير الطيب، ط1،دار الفرجاني، طرابلس،

10-ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت، لبنان ،ص101.

11- أحمد إلياس حسن، مرجع سابق، ص207...

12-جاك تيري ،تاريخ الصحراء الليبية في العصور الوسطى، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس،2004م، ص643.

13-فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة التليسي، ط 2 ،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ،1984م، ص71.

14-المصدر نفسه، ص71.

15- دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة غير مصنفة بشأن حاصلات الملح بمملحة بنغازي بتاريخ 7شوال سنة1293هـ.

16-الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1911م، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس،2000م، ص75.

17-المرجع نفسه، ص،76.

18-نوري عمر الشتيوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني -1911 1835م،منشورات مركز الجهاد الليبي ،طرابلس، ليبيا،2005م ،ص132.

19-وهبي أحمد البوري،مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، الناشر مجلس الثقافة العام، سرت، 2008م، ص39.

20-ماتوزيو، رحلة إلى طرابلس وبرقة، تعريب جمعة عطية المحفوظي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا،2002م، ص141 .

21- عبدالرحمن الدرسي، التجارة البحرية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني من خلال الوثائق البريطانية، 1860-1911، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، ع6، 2014م، ص 89.

22-نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص130.

23- المرجع نفسه، ص 131.

24-محمد امحمد الطوير،تاريخ الزراعة في ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني الثاني (1835-1911م) ،المجلة التاريخية المغربية، السنة الثانية عشر، ع39-40، 1985م، ص530.

25-أحمد إلياس حسن، مرجع سابق، ص209.

26-مختار عثمان العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، جامعة الزاوية، ط1،2010م، ص242.

27- دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف الزراعة ،وثيقة رقم،(2223)،خطاب من قائممقام سرت بخصوص حث الأهالي على غرس أشجار النخيل وغيرها من الأشجار المثمرة.

28-عبدالقادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، دار المصراتي، طرابلس،1974م، ص87.

29-المصدر نفسه، ص87.

30-مختار عثمان العفيف، مرجع سابق، ص257.

31-مختار عثمان العفيف، مدينة سوكنة في العهد العثماني الثاني، منشورات المركز الليبي للدراسات التاريخية،طرابلس، ليبيا،ص196.

32-المرجع نفسه، ص147.

33-جون فرانسيس ليون، من طرابلس إلى فزان، ترجمة مصطفى جودة،الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس،1976م، ص76.

34-الحسن الوزان وصف إفريقيا ترجمة عبدالرحمان حميدة،الرياض،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،،1878م، ص109.

35-مختار عثمان العفيف الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مرجع سابق، ص255.

36-المرجع نفسه ،ص255.

37-عبدالمنعم الحميري الروض المعطار في خير الأقطار حققه إحسان ماس، ط 2، مكتبة لبنان،بيروت، 1975، ص600، أنظر: أبي عبدالله البكري، كتاب المغرب في ذكر بلاد

إفريقية،مجلة دراسات إفريقية، المركز الإفريقي بالخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، ع 1 ،1991م، ص10.

38–مختار عثمان العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مرجع سابق، ص257.

39–صالح السباني، مملكة كانم وبرنو وعلاقاتها بأقطار الشمال الإفريقي من القرن الثالث إلى العاشر الهجري، رسالة ماجستير غير محفوظة، ص148.

40– غيرهارد رولفس، رحلة إلى الكفرة، ترجمة عماد الدين غانم ،ط1،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، ص569-570.

41–رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الفاتح، كلية الآداب،1997،ص106.

42–انتوني جوزيف كاكيا، مصدر سابق، ص71.

43–مختار العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ،مرجع سابق، ص255.

44–انتوني كاكيا، مصدر سابق ،ص74.

45–د.م.ت.ط. وثيقة غير مصنفة بخصوص بيان حاصلات رسم لاقبي قضاء الزاوية لسنة 1298مالية الموافق 1881م عن شهور (تموز–حزيران–أغسطس–أيلول–كانون الأول–كانون الثاني)

46–جون فرانسيس ليون،مصدر سابق،ص205.

47 –النطرون:معدن يستخرج من وادي النطرون"القطرون" بقلب النون قاف ،وهو مادة متحجرة بيضاء تشبه الشبة تترسب في ماء يوجد في ذلك الوادي وتستعمل في عدة صناعات ومنها الدخان المحلي المسمى النشوق.ينظر:جون فرانسيس ليون،مصدر سابق،ص124.

48–فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص40.

49–عبدالقادر جامي، مرجع سابق، ص59-60.

50–انتوني كاكيا، مصدر سابق،ص75

51–محمد ناجي ،محمد نوري، مصدر سابق، ص45.

52– د.م.ت.ط. ملفات فزان،ملف رقم 5،وثيقة رقم ،بتاريخ 4 رجب 1294 الموافق 1877م، بشأن منع الحكومة العثمانية أهالي فزان من استغلال بقايا معدن الطرونة بفزان : نقلا عن : مختار العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مرجع سابق،ص467.

53–د.ت.م.ط. وثيقة غير مصنفة بخصوص تقرير من علي بن أبي بكر بو عائشة إلى متصرف لواء فزان بخصوص معدن النطرون، بتاريخ 26حزيران 1886م : نقلا عن: مختار العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ،مرجع سابق، ص468.

54–د.م.ت.ط.وثيقة غير مصنفة بخصوص حاصلات النطرون من ممالح بحيرات فزان ،بتاريخ 4شباط 1314مالية الموافق 1898م: نقلا عن مختار العفيف ،الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مرجع سابق، ص468.

55–فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص40.

56–محمد ناجي،محمد نوري، مصدر سابق، ص56.

57–الصالحين الخفيفي، مرجع سابق، ص28.

58–مصطفى حامد رحومة،أهم الليبيين الذين اشتغلوا بالتجارة قبل الاحتلال الإيطالي لليبيا،ضمن كتاب (أعمال الندوة الثالثة التي عقدت بمركز الجهاد الليبي في الفترة 1998/10/3م،تحرير خليفة الدويبي ،منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ،طرابلس،2008م،ص223.